

أولاً : عرض وتحليل النتائج :

(1) عرض وتحليل البيانات

1-1- عرض وتحليل البيانات الشخصية :

*الجدول رقم : (1) يبين أفراد عينة البحث حسب الجنس .

النسبة %	ك	الاحتمالات
76.47 %	39	ذكر
23.52 %	12	أنثى
100 %	51	مجموع

يتضح من خلال الجدول أن الذكور أكثر من نسبة الإناث حسب النسب المذكورة في الجدول و المقدر بـ (76.47 %) ، وهذا راجع لعدة أسباب منها العادات و التقاليد الخاصة بهذه البلديات التي تهمش مشاركة المرأة ، فدورها العمل الاجتماعي و الجموعي يكاد يكون هامشيا ، فما بالك بالمشاركة السياسية .

ونسبة (23.52 %) ، المتحصل عليها ، نستطيع أن نجزم بأنها نتيجة للقانون الذي يجبر بأن يخصص ثلث المقاعد لفئة الإناث .

*الجدول رقم 02 : يبين توزيع أفراد عينة البحث حسب السن :

النسبة %	ك	الاحتمالات
11.76 %	06	30 - 20
43.13 %	22	40 - 30
27.45 %	14	50 - 40
17.64 %	09	60 - 50
100 %	51	مجموع

يوضح الجدول أن الفئة العمرية الغالبة على مجتمع الدراسة هي فئة (30 – 40) بنسبة (43.13 %) وهذا دليل على التغيير الاجتماعي الذي حدث نتيجة الوعي و الإحساس بالمسؤولية و المشاركة المحلية نتيجة المستوى التعليمي العالي ، أما ثاني أكبر نسبة هي ما بين (40 – 50) بنسبة (27.45 %) وهي مرحلة وسطية ما بين الشباب وكبار السن ، حيث تتمتع بالخبرة وأيضا مارسوا العضوية بالمجلس الشعبي البلدي عدة مرات ، و الخبرة المتراكمة من حيث العمل الإداري والتسيير الذي ينعكس في النهاية على المستوى الاجتماعي .

*الجدول رقم 03 : يبين توزيع أفراد عينة البحث حسب الحالة العائلية :

الاحتمالات	ك	النسبة %
أعزب	02	3.92 %
متزوج	48	94.11 %
مطلق	00	00.00 %
أرملة	01	1.96 %
مجموع	51	100 %

نلاحظ من خلال الجدول أن عينة الدراسة و بنسبة (94.11 %) ، متزوجين وهذا تلبية للحاجة النفسية و البيولوجية من أجل التفرغ للخدمات الاجتماعية و التنموية ، خاصة وأنهم حسب المعاينة الفردية في الاستثمارات قد تجاوزوا سن 30 ، وهو ما يمكنهم من تحمل المسؤولية العائلية ثم المسؤولية المجتمعية ، بيد أن المجتمع هو عبارة عن مجموعة أسر ، و النسبة (03.92 %) ، المتبقية من غير المتزوجين هي من فئة الإناث .

*الجدول رقم 04 : يبين توزيع أفراد عينة البحث حسب المستوى التعليمي :

الاحتمالات	ك	النسبة %
ابتدائي	10	19.60 %
متوسط	11	21.57 %
ثانوي	15	29.41 %
جامعي	18	35.30 %
مجموع	51	100 %

يلاحظ من خلال الجدول أن المجلس المحلي يحتوي على كفاءات جامعية لا بأس بها تمثل نسبة (35.30 %) ، وهذا يعكس مستوى عالي ميزهاته الإدارة ، ذلك أن مثل هذه الكفاءات تساعد في تحسين وتطوير الإدارة ، والزيادة من كفاءتها ورفع فاعليتها ، الأمر الذي يدفع بوتيرة التنمية والخروج بحلول لمشكلات المجتمع المحلي ، خاصة منهم من كان موظف من المجال التربوي وأيضا تابعين لوزارة المالية ، أما بخصوص المستويات الوسطى فكانت نسبتهم (29.41 %) من بينهم من تلقوا تكوينات متخصصة في الإدارة مثل المركز الوطني لرسكلة وتكوين الجماعات المحلية ، وهي حيث يقدم تكوينات مركزة وهم من سير الإدارة في عهد الثمانينيات ، ولديهم خبرات معتبرة ، أما المستويات الدنيا فتحتاج إلى تدريب وتكوين في مجال التسيير الإداري للجان أو اللجان الخاصة التي تشكل في ظروف طارئة وغير متوقعة ويحتاج منها تدريب مسبق على مثل هاته الحالات من مرونة والتكيف السريع مع المواقف .

*الجدول رقم 05 : يبين توزيع أفراد عينة البحث حسب العهدة الممارسة :

الاحتمالات	ك	النسبة %
1	37	72.55 %
2	8	15.68 %
3	6	11.76 %
أكثر من 3	00	00 %
مجموع	51	100 %

نلاحظ أن أغلبية مجتمع الدراسة هم مترشحون لمرة واحدة لعضوية مجلس الإدارة المحلية هذا الذي يبين مدى التنوع في الكفاءات و الإطارات رغبة في المجتمع المحلي الذي ينتخب في كل مرة على إطارات جديدة من أجل تحسين مردودية الإدارة المحلية وبالتالي النهوض بمشاريع ومؤسسات المجتمع المحلي التي تهدف إلى خدمة التنمية المحلية ، لذا فإن خاصية الترشح لعهدة واحدة أفضل من الركود لثلاث عهديات أو أكثر متتالية لأنها تشكل الروتين و الجمود بعكس التنوع و التغيير الإداري الذي يسعى إلى التطوير الإداري من خلال ترشيح كفاءات وإطارات جدد لتسيير الإدارة المحلية ، وتقدر بنسبة (72.55 %) كما أنه لا يمكن إنكار أن الإطارات لها أن تترشح لعهديات متتالية من أجل مواصلة ما بدأتها من مشاريع وافق حول المجتمع المحلي ، ذلك أن من سلبيات العهدة الواحدة هي البداية من جديد وعدم إكمال ما سبقت إليه العهدة السابقة ، وهو ما نجده في فئة الذين مارسوا العهدة الانتخابية 3 مرات بنسبة (11.76 %) ، أما نسبة (15.68 %) فمارسوا العهدة الانتخابية لمرتين تمكنهم من توظيف خبرات الفترة السابقة . أما فئة الذين مارسوا العهدة الانتخابية لأكثر من ثلاث مرات فلا توجد .

1 - 2 - عرض وتحليل بيانات الفرض الجزئي الأول :

*الجدول رقم 06 : يبين جعل الرقابة الإدارية المفروضة على العضو أكثر حضوراً في

الاجتماعات :

الاحتمالات	ك	النسبة %
نعم	48	94.11 %
لا	03	5.88 %
مجموع	51	100 %

نلاحظ من خلال الجدول أن الرقابة الإدارية المفروضة على العضو أثر في حضور اجتماعات المجلس ، وذلك بنسبة (94.11 %) وهذا للإجراءات القانونية الصارمة ، من خلال النصوص التعزيرية التي تصل إلى حد الإقالة ، وهذا إلزام قانوني لم يكن في النص السابق لقانون البلدية 08/90 ، والهدف من هذا الإجراء هو دفع المنتخب أكثر على الالتزام بحضور دورات المجلس وإعطائها أهمية كبيرة ، حيث أنه في حال تعدد الغيابات غير المبررة لأكثر من ثلاث دورات عادية خلال نفس السنة يعد مستقيلاً تلقائياً لكن مع ذلك نجد في العينة محل الدراسة ما نسبة (5.88 %) لا يعتبرون أن للرقابة الإدارية دور في حضور الدورات ، وهذا إما لشعورهم تجاه مجتمعهم الذي وكلهم بالمسؤولية ، فيبادرون من تلقاء أنفسهم بالحضور ومتابعة الأحداث ،

ونقول أن الرقابة من الناحية الشكلية نجعل العضو ملزماً بالحضور ، لكن من الناحية الواقعية باستطاعة العضو أن يغيب ويبرر بأية وسيلة ، وقد يغيب غير أن غياباته تكون متقطعة ليتجنب الجزاءات المفروضة في ذلك ، و القوانين مهما كانت صارمة توجد بها ثغرات ، والملزم في هذا الشأن بالنسبة للمنتخب هو ضميره وتحمله للمسؤولية أمام ناخبيه .

*الجدول رقم 07: يبين مدى تمكين الرقابة الإدارية للعضو من معرفة الأخطاء التي تقع

بالمجلس :

الاحتمالات	ك	النسبة %
نعم	45	88.23 %
لا	06	11.76 %
مجموع	51	100 %

يتضح من خلال الجدول أن الرقابة الإدارية للهيئات التنفيذية دور كبير في إبراز أخطاء الأعضاء وهذا من خلال إرجاع المداولة للبلدية بعد كتابة ملاحظات عليها ، وهذا لإعادة التداول حولها لأنه قد يتطرق المجلس إلى نقاط قد تراها الهيئة التنفيذية خارج اختصاص المجلس ،ومسألة الاختصاص مسألة فيها تباين وضبابية ، حيث أوضح الدكتور محمد الصغير بعلي إلى ضرورة تحديد عدم الاختصاص الإقليمي ، لأن الأصل في الأشياء العموم ما لم تخصص .

وتوضح النسب العالية للذين أجابوا بالاحتمال نعم ما نسبته (88.23 %) ، لكن هذا لا يعني أنهم راضون على هاته الرقابة من قبل الهيئة التنفيذية في كل صغيرة ، لأنها تشعرهم بأنهم مسلوبو الفعل ، وهذا مستشف من خلال المقابلات التي أجريت مع بعض الأعضاء .

لكن يبقى أن وظيفة الرقابة في أي مؤسسة أو منظمة هي تقويم أعضائها . وتعتبر عنصر تصيحي تقويمي لأخطاء الإدارة المحلية ، وهو ما تقوم به جميع الإدارات .

وهذا أوصت به جميع النظريات الإدارية سواء الكلاسيكية كالإدارة العلمية أو السلوكية كنظرية العلاقات الإنسانية أو الحديثة كاليابانية .

*الجدول رقم 08 : يتعلق باستقالة العضو في حال زيادة ضغوط الرقابة الإدارية عليه .

الاحتمالات	ك	النسبة %
نعم	02	% 03.92
لا	49	% 96.07
مجموع	51	% 100

يتضح من خلال الجدول أن أغلبية الأعضاء وبنسبة (96.07 %) يرفضون الاستقالة في حال ضغوطات الرقابة الإدارية عنهم ، و المواصلة في أداء مهامهم حتى نهاية العهدة . لأنه يدرك مسبقا وقبل الترشح أن هناك رقابة من قبل الهيئة التنفيذية وهذا طبقا للقوانين التي تفرض الرقابة القبلية ، لكن يبقى على الفاعل أن يمارس أدوات العمل السياسي من مهارات ومراوغات وعلاقات شخصية كما سماها ميشال كروزي (باللعبة) في دراسته للفاعل الاستراتيجي ، حيث يستطيع الفاعل أن يحقق مطالبه تحت المنفعة المتبادلة للطرفين ، كل هذا من أجل التخفيف من ضغوطات الرقابة الإدارية ، أما النسبة التي تتوجه للاستقالة فهي لا تؤثر على مجتمع البحث بالقدر الكبير وتمثل نسبة (3.92 %).

*الجدول رقم 09 : يتعلق بضبط الرقابة الادارية لسلوك العضو في حال ارتكاب المخالفات :

الاحتمالات	ك	النسبة %
نعم	51	% 100
لا	00	% 00
مجموع	51	% 100

في حال المخالفات المرتكبة من طرف الفاعلين في المجالس المحلية ، يتم ضبطها من طرف الهيئة التنفيذية بالطرق القانونية ، وذلك عن طريق التوقف أو الإقالة أو الإقصاء حسب حجم الخطأ ، ومن خلال النسبة العالية التي أجمع عليها الأعضاء (100%) ، تؤكد أن هذا الإجراء مقبول لدى الفاعلين ، لكن الخلاف الذي استشفيت منه خلال المقابلة كان حول الآلية ، لأن الوالي لم يلزمه القانون بتسييب (أي توضيح الأسباب) عكس القانون القديم الذي يشترط ذلك ، فيجتمع المجلس في جلسة مغلقة لإبداء رأيه لأنه هو المخول له هذا الحق ، وعلى الجهات الرقابية إلا متابعة إجراءات الإقصاء عندما يثبت من طرف المحكمة ، وهذا تدعيما كبيرا لمفهوم اللامركزية ، لكن هذا الحق أجهض بحالة الطوارئ التي فرضت في فترة التسعينيات ، لكننا لسنا في حالة طوارئ فلماذا الإبقاء على تجاوز المجلس في هذا الشأن ، وهذا ما ينعكس سلبا على أداء المجلس ، كون أصحابها يخضعون لرقابة مشددة وبالتالي تقل روح الإبداع وحب التعبير و النهوض على المستوى المحلي .

*الجدول رقم 10: يتعلق بجعل الرقابة الإدارية المبالغة على العضو غير قادر على أداء مهامه:

الاحتمالات	ك	النسبة %
نعم	45	88.23 %
لا	6	11.76 %
مجموع	51	100 %

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة عالية من المستجوبين بأن الرقابة الإدارية المبالغة ، تجعل العضو غير قادر على أداء مهامه بالشكل الكامل وهذا بنسبة (88.23 %) . بسبب أخذ الموافقة من الهيئة التنفيذية وذلك من خلال طلب التماس على أمور عادية وغير مكلفة ماديا كالهدايا المقدمة في المناسبات و الأعياد ، وعدم إتاحة الفرصة للمجلى التصرف بحرية في هذه الأمور ، أما النسبة التي ترى ذلك فهي نسبة قليلة وتقدر بـ (11.76 %) .

و الإدارة الحديثة أوصت بترك الموظف وإعطائه شيء من المرونة و المشاركة الفعالة في صنع القرار و تنفيذه ، و أبرز نظرية في هذا المجال هي نظرية الإدارة اليابانية ، وهذا ما جعل المنظمات اليابانية فاعلة و محققة لنسب مئوية عالمية .

*الجدول رقم 11 : يتعلق بتدخل الوالي في حال وجود اختلاف خطير بين أعضاء المجلس :

الاحتمالات	ك	النسبة %
نعم	50	98.03 %
لا	1	1.96 %
مجموع	51	100 %

تتدخل الرقابة الإدارية في حال وجود اختلاف خطير بين الفاعلين داخل المجلس المحلي ، حيث تحاول توحيد الأهداف لخدمة برامجها المسطرة ولائيا ، وهذا لتسهيل التصويت بالأغلبية على هاته البرامج ، لكي لا تتعطل وتتوقف أعمال المجلس ، وبالتالي الوصول الى حالة من الركود و الانسداد ، وهو ما ينعكس سلبا على المواطن و المجتمع المحلي و هذا ما تجلّى في إحدى بلديات الولاية أي تم حل المجلس وأصبحت تسيير من طرف مفوض من الوالي .

وبالرجوع إلى النسبة المئوية المرتفعة المقدرة بـ (98.03 %) ، تؤكد أن إجابات المستجوبين يستشعرون هذا الحرج ، و يلجئون إلى الأساليب السياسية من موائمت من خلال التشاور من الكتل السياسية خاصة انه في القانون الجديد لايسمح بسحب الثقة من رئيس المجلس في السنة الاولى من تنصيبه ، وهذا لاعطاء نوع من الاستقرار وترك المجلس في بدايته يشعر بنوع من الاستمرارية

الجدول رقم : (12) يتعلق بالرقابة القبلية للهيئة التنفيذية هل تشعر الفاعل بنقص في التمتع الكامل بالاستقلالية :

الاحتمالات	ك	النسبة %
نعم	27	52.94%
لا	24	47.05%
مجموع	51	100%

من خلال الجدول أن المداولات التي تشرط الرقابة القبلية بالرغم من أهمية هذا الإجراء لتفادي الأخطاء لكن التأخير في مدة الرقابة تحبط العضو الفاعل داخل المجلس وتترك في نفسه بنوع من الشعور بالنقصان في التمتع بالاستقلالية ، وهذا من خلال إجابات المستجوبين حيث بلغت (52.94 %) ، وهي نسبة معتبرة ولكن حتى النسبة المتبقية من المستجوبين (74.05 %) ، لا ترى أن ذلك مساسا بالاستقلالية إنما تحبب عملية الإسراع في المصادقة .

وهذا يجعلنا نطرح مدى أهمية الرقابة القبلية إذا كانت تؤثر على سيرورة أداء الإدارة المحلية مادامت هناك حلول أخرى لمراقبة أعمال البلدية ، وهي الرقابة القضائية .

الجدول رقم : (13) يتعلق برفض مداولة ساهمت في اقتراحها :

النسبة %	ك	الاحتمالات
54.90%	28	نعم
45.09%	23	لا
100%	51	مجموع

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية نسبية من الأعضاء تم رفض مداولات ساهموا في اقتراحات وهذا بنسبة (54.90 %) ، وهذا يدل على أن هناك تعثر في سيرورة أعمال المجلس نتيجة هذه الممارسات الوصائية المبالغ فيها أحيانا وبالتالي تؤثر على التنمية ، لكن هناك نسبة معتبرة لم ترفض مداولات ساهموا فيها بنسبة (45.09 %) نتيجة مرورها على المصادفة الضمنية ويبدأ تنفيذها بعد 21 يوما من إيداعها لدى الوالي .

الجدول رقم : (14) يتعلق بعدم شعور الفاعل بالرضا الوظيفي على أعماله بسبب الرقابة

الإدارية حين رفض المداولات :

النسبة %	ك	الاحتمالات
92.15%	47	نعم
7.84%	4	لا
100%	51	مجموع

عندما تتدخل الرقابة برفضها المداولة تشعر العضو بعدم الرضا على أعماله ، لأنه بذل مجهودا في إعدادها وفي الأخير ترفض من قبل الهيئة التنفيذية ويولد لديه شعور بعدم تقدير للمجهودات المبذولة وهذا ما أشارت إليه النسبة المئوية التي أجابت باحتمال نعم بـ (92.15 %) وهذه الانعكاسات السلبية أكدت دراسات التون مايو في تجاربه الميدانية التي أكدت أن إهمال الموظف وعدم تقدير أعماله تجعله في حالة إحباط وهو ما ينعكس على أدائه ومردوديته ، وفي النهاية عدم شعوره بالرضا الوظيفي ، غير أنه تبقى أن هناك عينة من الدراسة لا ترى ذلك ، تقدر بـ (7.85 %) لأنها في الأساس أن العمل السياسي هو فن الممكن فبالتالي هي تتأقلم مع كل الظروف وكل المواقف وهي نسبة قليلة .

الجدول رقم : (15) يبين إعادة صياغة المداولة في حال رفض الرقابة الإدارية لها .

الاحتمالات	ك	النسبة %
نعم	47	92.15%
لا	4	7.84%
مجموع	51	100%

نلاحظ أن هناك جدية لدى الفاعلين في المثابرة وعدم اليأس حال رفضت المداولات من قبل الهيئة التنفيذية حيث يلجأ أغلب الفاعلين في تصويب وإعادة صياغة المداولة من جديد وهذا من خلال إجابات المستجوبين ، حيث بلغت نسبة ذلك (92.15 %)

وهذا يخلق روح لدى الفاعلين ، من خلال إعادة دراسة وتكييف المداولات ، وهذا يعكس النشاط وخاصة ونحن في بداية العهدة الانتخابية ، والنسبة المتبقية من عينة الدراسة ، لا تعيد صياغتها بل تضع بدائل أخرى ، كاقترح تأجيل الموضوع وإبداله بمشروع أسهل وأقل كلفة .

الجدول رقم : (16) يبين التأثير السلبي لأعمال المجلس في حال رفض الرقابة للمداولة :

الاحتمالات	ك	النسبة %
نعم	45	%88.23
لا	6	%11.76
مجموع	51	%100

عندما تلغي الرقابة الإدارية أو ترفض قرارات وأعمال البلدية فإن ذلك يؤثر على أعمالها بالشكل السلبي ، حيث أن البلدية عند محاولة قيامها بأداء أعمالها ، واتخاذ قرارات بشأن تنفيذ تلك الأعمال والقرارات فإنه سينعكس سلبا على أدائها .

وهو ما عبرت عنه النسبة المئوية المرتفعة المقدرة بـ (88.23 %) من إجابات المبحوثين لنخرج بنتيجة في الأخير أن الرقابة الإدارية تؤثر سلبا على أعمال البلدية في حالة رفضها لتلك الأعمال أو القرارات المتخذة بشأن تنفيذ أعمالها ، وهذا بسبب عرقلتها وتعقيد الإجراءات الإدارية التي تمارسها الرقابة الإدارية على البلدية .

الجدول رقم : (17) يبين العجز عن أداء المهام حال تدخل الرقابة الإدارية في أعمال

البلدية

النسبة %	ك	الاحتمالات
13.72%	07	نعم
86.27%	44	لا
100%	51	مجموع

نلاحظ من خلال الجدول أن تدخل الرقابة لا تصل إلى الحد الذي يجعلها عاجزة عن أداء مهامها وهو ما عبرت عنه النسبة المئوية (86.27 %) فهي تمارس الرقابة على مداوات المجلس ، أما الأمور اليومية لانشغالات المواطنين من المحافظة على النظافة العمومية ، توفير المياه ، ومكافحة الأمراض المعدية وهذا لا دخل للرقابة فيها .

الجدول رقم : (18) يبين هل تحد الرقابة الإدارية من أعمال البلدية حين تناولها مواضيع

تراها خارج اختصاصها :

النسبة %	ك	الاحتمالات
96.07%	49	نعم
3.92%	2	لا
100%	51	مجموع

نلاحظ من خلال الجدول أن إيجابيات المستجوبين أن نسبة (96.07 %) ترى أن الرقابة تحد من نشاطات البلدية حين التوسع في تفسيرات القوانين التي ترى أن الإدارة المحلية تناولتها في مداولاتها و تراها ليست من اختصاصها ، وكما أسلفنا أننا لابد من توضيح عدم الاختصاص ، لكي تتضح الأمور ولا يترك للرقابة التغول فيرفض المداولات بحجة عدم الاختصاص بتفسيرات تكيفها هي .

الجدول رقم : (19) يبين هل تهدف الرقابة الإدارية إلى تحقيق الانسجام بين المخططات التنموية البلدية والولائية :

الاحتمالات	ك	النسبة %
نعم	51	%100
لا	00	%00
مجموع	51	%100

من خلال الجدول لوحظ أن المستجوبين مجتمعون وبنسبة (100 %) على أن هدف الرقابة هو حفاظ الإدارة المحلية على المخططات الولائية المرسومة ، لكن من خلال مقابلاتنا مع بعض المستجوبين تبين أن ذلك يجد من إبداع الفاعلين في الإدارة المحلية .

الجدول رقم : (20) يبين تدخل الرقابة الإدارية عند عدم أخذ المجلس البلدي الاحتياطات اللازمة في حالة الأزمات والكوارث الطبيعية .

الاحتمالات	ك	النسبة %
نعم	51	%100
لا	00	%00
مجموع	51	%100

تدخل الهيئة التنفيذية عند عدم أخذ الإدارة المحلية الاحتياطات اللازمة في حال وقوع أزمات وكوارث طبيعية هو ما أوجبه القانون عليها وهو ما استحسنته المستجوبون لأن إمكانات البلدية المالية ووسائلها قاصرة على تحمل الخسائر جراء الكوارث .

الجدول رقم : (21) يبين بإبطاء سيرورة المشاريع المقترحة من طرف الفاعلين أثناء تداخلها

الاحتمالات	ك	النسبة %
نعم	37	%72.54
لا	14	%27.45
مجموع	51	%100

نلاحظ أن للرقابة في تدخلها تبطئ سيورة المشاريع المقترحة وهذا حين تأخر المصادقة الصريحة وهذا ما اتضح من خلال النسبة المئوية التي تؤيد هذا الاتجاه حيث بلغت (72.54 %) وهذا ما يحتم على الرقابة الإدارية السرعة في الصادقة أو الإلغاء للمضي في تنفيذ المداولات أو إعادة صياغتها .

1. 3 - عرض وتحليل جداول التساؤل الجزئي الثاني :

الجدول رقم : (22) يتعلق بتقييد الرقابة الإدارية ميزانية البلدية :

الاحتمالات	ك	النسبة %
نعم	37	72.54%
لا	14	27.46%
مجموع	51	100%

من خلال الجدول يتضح أن الرقابة تقييد ميزانية البلدية وهذا بنسبة (72.54 %) وهذا للحفاظ على المال العام ، لكن هذا ينعكس على أداء البلدية من خلال التقليل من المقترحات وإقامة مشاريع جديدة والميزانية المخصصة للبلدية تكون موجهة ، وهذا التوجيه يفقدها الحرية في إعداد والتكثيف من مخططاتها التنموية ، وزيادة على ذلك هذا نقيض التوجه الذي إتجهته الدولة نحو تبني اللامركزية .

علما أنه كانت للبلدية جبايات تستفيد منها ، وعوضت لها بالمخصصات من الصندوق الوطني المشترك للجماعات المحلية ، لكنها ليس بعيدة عن التوجيه .

ولفض هذا الإشكال على الدولة تحرير الجباية لاستفادة البلدية منها .

الجدول رقم : (23) يتعلق بمدى انعكاس تقييد الميزانية سلبا على أداء المجلس .

الاحتمالات	ك	النسبة %
نعم	41	80.40%
لا	10	19.60%
مجموع	51	100%

نلاحظ من خلال الجدول أن إجابات الفاعلين كانت بأغلبية (80.40 %) على تأكيد هذا التأثير السلبي لأن المبالغ المخصصة من طرف الدولة غير كافية والمخصصات الممنوحة تراعي فيها الكثافة السكانية ، والبلدية محل الدراسة تعطي لها مخصصات على أساس 32000 نسمة وهي غير دقيقة ومنذ سنوات ، وهذا لوحده كافي على التأثير في التنمية .

الجدول رقم : (24) يبين فرض الرقابة الإدارية في حال عدم التحكم في الميزانية.

الاحتمالات	ك	النسبة %
نعم	22	43.13%
لا	29	56.87%
مجموع	51	100%

لا تعكس فرض الرقابة الإدارية على الإدارة المحلية عدم تحكمها في ميزانيتها ذلك أن مجلس الإدارة المحلية عندما يحدد الميزانية الخاصة بالإدارة المحلية فإنه يحددها وفقا للأعمال والمشاريع التي يرغب في تجسيدها في المجتمع المحلي ، ولهذا فهو يدرس جميع ما تحتاج إليه تلك المشاريع والأشغال ويسعى لتنفيذها وفق الميزانية المتاحة لها ، إلا أن هذا لا ينفي وجوب تدخل الرقابة الإدارية في حالة عدم تحكم الإدارة المحلية في ميزانيتها

وقد تم التأكد من هذا من خلال النسبة المئوية ، حيث أن النسبة كانت مترجحة بين الاحتمالين (نعم) و (لا) لنخرج بنتيجة في الأخير أن الإدارة المحلية تتحكم في ميزانيتها وتسعى لتصرفها في المشاريع والأعمال المخصصة لذلك ، وعند عدم تحكم الإدارة المحلية في ميزانيتها يفرض هذا تدخل الرقابة الإدارية من أجل التحكم في الميزانية .

الجدول رقم : (25) يبين بتحكم الرقابة الإدارية في الميزانية حالة نقص في موارد البلدية

النسبة %	ك	الاحتمالات
70.58%	36	نعم
29.42%	15	لا
100%	51	مجموع

عند قلة موارد الإدارة المحلية التي تعتمد عليها للقيام بأعمالها يستوجب هذا تحكّم الرقابة الإدارية بميزانيتها وذلك من أجل صرفها في الأشغال والأنشطة التي تستحقها ذلك أن نقص موارد الإدارة المحلية يعكس عجزها وضعفها في تسيير مواردها ومن أجل هذا فإن الرقابة الإدارية تتحكم في ميزانية الإدارة المحلية وهذا بتوجيهها في مشاريع مخصصة ضمن مخططات الولاية .

وقد تم التأكد من هذا من خلال النسبة المئوية (70.58 %) حيث أن النسبة الغالبة كانت للاحتمال

(نعم) مما يعني الإجابة أن الرقابة الإدارية تتحكم في ميزانية الإدارة المحلية بسبب نقص الموارد التي تعتمد عليها في القيام بأعمالها وأنشطتها .

الجدول رقم(26): يبين بتدخل الرقابة الإدارية من أجل تغطية النفقات الناقصة اللازمة للبلدية

النسبة %	ك	الاحتمالات
72.54%	37	نعم
27.46%	14	لا
100%	51	مجموع

من خلال الجدول يتضح أن هناك تدخل ، وهذا من خلال الإجابات الفاعلين بنسبة

(72.5 %) وتسمى هذه المنحة بمنحة التوازن ، وتخصص في الميزانية الإضافية وهذا لتغطية العجز

الحاصل بين الإيرادات والنفقات ، فتقوم البلدية إلى الاستدانة أو صندوق الجماعات المحلية أو تكفل الولاية من ميزانيتها لمساعدة البلدية .

الجدول رقم : (27) يبين بحاله ما إذا لم يتم النصاب القانوني في التصويت على الميزانية فهل يتدخل الوالي في تعديلها والمصادقة عليها .

الاحتمالات	ك	النسبة %
نعم	32	62.74%
لا	19	37.26%
مجموع	51	100%

من خلال الجدول يتضح أن الوالي يتدخل في حال ما إذا تم التأخر في المصادقة على الميزانية ، وهذا من خلال إجابات الأعضاء وبنسبة (62.74 %) وهذا لعدم تعطيل مصالح المواطنين ، لكن هذا نادرا ما يقع ، وهذا لمعرفة الأعضاء هذا الإجراء من طرف الهيئة التنفيذية ، فيلجئون للتوافق والتنازل من قبل الأطراف المشكلين للمجلس وهنا تتدخل الموائمات السياسية .

الجدول رقم (28) : يبين بوجوب المصادقة الصريحة على الميزانية هل هو معيق لعمل المجلس

الاحتمالات	ك	النسبة %
نعم	29	56.86%
لا	22	43.17%
مجموع	51	100%

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب إجابات المستجوبين بنسبة (56.86 %) ترى بأن المصادقة الصريحة معيق لعمل المجلس ، لأن هذه المصادقة قد تطول جدا بالرغم من أن مدة المصادقة الصريحة محددة في القانون 10/11 ب 30 يوما لكنها غير مطبقة وتبقى المداولة معلقة إلى غاية المصادقة ، ولعل قانون المالية هو السبب في ذلك ، حيث يشترط على قابض البلديات عدم المصادقة على الأمر بالصرف إلا إذا كانت المداولة مصادق عليها من طرف الوالي بالإيجاب .

الجدول رقم (29) : يبين مداخل البلدية الذاتية هل هي كافية في تدبير شؤونها .

الاحتمالات	ك	النسبة %
نعم	48	%94.11
لا	3	%5.89
مجموع	51	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن مداخل البلدية غير كافية لتسيير شؤونه المحلية ، من خلال إجابات المستجوبين وبنسبة (94.11 %) وهذا ما يجعلها عرضة للتوجيه في مشاريعها التنموية من طرف الهيئة التنفيذية ، واكتشفنا ذلك من خلال إجابات أحد أسئلة المقابلة ، عن ما إذا كان للبلدية مؤسسات أو ورشات أو محاجر تغنيها عن الاستدانة أو إعانة الدولة ، فاتضح أنه لا وجود لذلك .